جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم ١٢٨٧

عرض للملامح الرئيسية والاشتراطات المطلوبة لاقامة نظام معلومات ببنك الاستثمار القومى

دكتور محرم صالح الحداد

فبراير ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــات

— مقدمة

I — بنك الاستثمار القومى كنظام متكامل

II — الوضع المؤسسى للبنك داخل الاطار العام للتخطيط واتخاذ القرارات .

III — ارتباط نظام المعلومات بنظام محدد لاتخاذ القرارات .

IV — ارتباط نظام المعلومات على المدى الطويل بمفهوم ومنهج التخطيط القومى الشامل .

V — عجز النظم الاحصائية التقليدية وضرورة الاعتماد على نظم المعلومات .

VI — اقتراح اطار عام لنظام معلومات متكامل للبنك .

— وظائف نظام المعلومات .

— مدخلات نظام المعلومات .

— مخرجات نظام المعلومات .

— نظم المعلومات الفرعية بالبنك

— المنطق العام لنظام المعلومات .

VII — المقومات الضرورية لفعالية تطبيق نظام المعلومات .

VIII — الخاتمـــة .

— المراجـــع .

مقدمه :

تعتبر قضيه أنشاء بنك الاستثمار القومى من أهم القضايا أرتباطا بمعدلات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فى مصر • فمن ناحيه أولى تتوقف درجه الحريه التى سيتمتع بها البنك فى رسم خططه وسياساته ووضع برامجه على مدى تدخل الدوله فى تسيير النظام الاقتصادى والاجتماعى بمصر • وهذا ما يعنى تأثر البنك وبشكل مباشر بكافه القرارات الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه التى تتخذ فى مصر • ومن ناحيه أخرى فان البنك كمنشأه ماليه يمكن أن يؤثر على مستويات الأداء الاقتصادى فى مصر مما قد يؤدى الى زياده معدلات التنميه وذلك من خلال العمل على أنجاح المشروعات الاستثماريه المختلفه بما يوفره من مصادر تمويليه وبما يمكن أن يحدثه من ترشيد لعمليه الانفاق على العمليات الاستثماريه المختلفه ومن خلال تصحيحه لبعض الأوضاع بالنسبه لأساليب العمل الادارى والمالى وكذلك أساليب التنفيذ بكافه مشروعات خطه التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه •

وبالتالى فان غيبه التخطيط السليم والاداره العلميه لهذا البنك بأنشطته المختلفه تعنى عدم الاهتمام بعمليه تطوير الاقتصاد المصرى بوحداته المختلفه ومستوياته المتعدده وببعديه الزمنى والاقليمى •

وانطلاقا من ذلك فقد اهتمت مصر بضروره بذل جهود مكثفه فى الفتره الحاليه لتطوير أسلوب وفلسفه الاداره وتطوير منهج التخطيط الذى سيتبع فى هذا البنك بحيث يدار على أسس وأساليب مستمده من الاداره العلميه • وقد أتضح من الخبرات السابقه والدوليه أن محور الارتكاز الرئيسى للاداره العلميه للبنك والتخطيط السليم له هو توفر نظام سليم وفعال لانتاج وتداول المعلومات بحيث يضمن أستثمار كافه البيانات والمعلومات المتاحه واعدادها بشكل يتناسب واحتياجات المخططين وراسمى السياسات ومتخذى القرارات •

ويعد هذا النظام السليم للمعلومات بمثابه قاعده توفر للاداره المرونه الكافيه فى اتخاذ قراراتها حيث تمكنها من التقييم المستمر للبدائل المتاحه فى مجال أتخاذ القرارات وأختيار أفضل البرامج التى يمكن أن تحقق أهداف البنك وبأيسر وسيله ممكنه •

ويهدف هذا البحث الى تقديم المفاهيم والاشتراطات الرئيسية والمعايير اللازم استخدامها كأساس لبناء نظام المعلومات والذى يتوافق مع النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بمصر .

فمن الواضح أن تصميم نظام المعلومات لا يمكن أن يتم فى فراغ ، ولكنه يعتمد على وضوح الغرض من انشاء البنك ووظائفه وموارده المختلفة ، أى يعتمد على مدى وضوح النظرة الى البنك على أنه نظام متكامل بمفهوم النظم .

كما يعتمد تصميم نظام المعلومات بالبنك أيضا على دقة تحديد الوضع المؤسسى للبنك وعلى علاقات التأثير المتبادلة بين البنك من جهة والأجهزة والمؤسسات المختلفة المحلية والأجنبية من جهة أخرى أى وضع البنك فى الاطار العام للتخطيط واتخاذ القرارات .

ويرتبط نظام المعلومات المطلوب أيضا بوجود نظام محدد لاتخاذ القرارات . فليس من الرشد أن نحاول تصميم النظام باستقلال تام عن نوعية النماذج Models والألجوريتمات Algorithms التى سوف تستخدم فى عملية اتخاذ القرارات ، والتى تحدد حجم البيانات والمعلومات ونوعيتها وتعريفها ومستوى دقتها والثقة بها ودرجة تفصيلها .

وأخيرا فان تصميم النظام يرتبط أرتباطا عضويا بمفهوم ومنهج التخطيط القومى الشامل وتطوره . فمن البديهى أن يتطلب تصميم النظام ـ بالاضافة الى وضوح الرؤية الحالية والقصيرة والمتوسطة المدى لعملية التنمية ـ وجود خلفية طويلة المدى عن مستقبل التنمية فى مصر بحيث تأخذ فى الاعتبار العمر الطبيعى لامتداد آثار المشروعات الاستثمارية المختلفة عند تقييمها ، كما يتطلب وضوح شكل العلاقات الدولية فى المستقبل ووضوح الرؤية أيضا لمدى تدخل الدولة فى توجيه الاقتصاد القومى فى الآفاق المستقبلية .

كما يهدف هذا البحث الى عرض اطار عام مقترح لنظام معلومات شامل للبنك وبيان مقوماته .

اكتوبر ١٩٨٠

بنك الاستثمار القومي كنظام متكامل

ان الأساس العلمي لعملية ادارة وتخطيط بنك الاستثمار القومي كأى وحدة في الاقتصاد القومي والمفاهيم المكونة لهذه العملية ينبغي أن تتخذ من مفهوم النظم أساسا لها . بمعنى أنه حتى تكون دراستنا في تناولنا للبنك والدور الذى يقوم به دراسة علمية ، فانه ينبغي أن نركز على ضرورة معالجته على أنه نظام متكامل وباستخدام تحليل النظم .

ويمكن في الحقيقة تمثيل بنك الاستثمار القومي كنظام متكامل . هذا النظام له أهداف خاصة به ويتكون من مجموعة متكاملة من الأجزاء أو النظم الفرعية والتي هي في الواقع مراكز المسئولية (سواء كانت قطاعات أو مراكز أو أدارات أو أقسام .. الخ) وكل مركز منها يساهم بمجهوده في تحقيق أهداف النظام والمشاركة في الوصول الى هذه الأهداف.

وتتضمن هذه النظرة الى البنك على أنه نظام متكامل عدة نتائج أهمها :

١ــ ان هناك تشابكا وتأثيرا متبادلا ومستمرا بين الأجزاء أو العناصر أو النظم الفرعية (على سبيل المثال قطاع تقييم المشروعات وقطاع التمويل وقطاع المتابعة .. الخ) التي يتكون منها النظام . وهذا مايعني أنه لابد من أحداث تنسيق كامل بين الأنشطة المختلفة التي تمارسها هذه النظم الفرعية حتى لايكون هناك تعارض أو تناقض بين أهدافها مما يؤثر بالضرورة على الأهداف الرئيسية للنظام ككل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا يعني أن أى تقصير من أى من النظم الفرعية في القيام بأنشطته على خير مايرام وتحقيق أهدافه الفرعية سوف ينعكس بلاشك على النظم الفرعية الأخرى بالنظام وعلى النظام ككل .

٢ــ ضرورة تحديد النظم الفرعية أو مراكز المسئولية بوضوح .

٣ــ ضرورة تحديد الانجازات أو النتائج المطلوب تحقيقها من البنك كنظام متكامل وكذلك الانجازات أو النتائج المطلوب تحقيقها من كل نظام فرعي في النظام الكلي ــ أى الأهداف الفرعية الواجب تحقيقها من جانب النظم الفرعية مساهمة منها في تحقيق الأهداف الرئيسية للنظام .

وتعتبر عمليه تحديد أهداف البنك أحدى خطوات التخطيط الأساسيه والتى تتوقف على منهـ
وأسلوب التخطيط المتبع فى مصر وعلى المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه ذات التأثير فى نـ
البنك، وعاده ما ينبنى تخطيط نشاط البنك على فلسفه عامه تنبع من الامكانيات المتوقعه للبنك وحا
التنميه فى المجتمع مع العلم بأن البنك كمنشأه ماليه يجب أن يعمل بشكل عام على ضروره المواءمه بيـ
الأموال التى يجمعها وتلك التى يوظفها أو يوزعها على أوجه الأنشطه المختلفه فى المجتمع وذلك من
الحجم والوقت، وبما يؤدى الى سرعه تنميه المجتمع وتقدمه .

ويمكن ايضاح الغرض من انشاء البنك - كما جاء فى القانون ١١٩ لسنه ١٩٨٠ - بالاتى :

أ- تمويل العمليات الاستثماريه والتكوين الرأسمالى فى كافه مشروعات التنميه الاقتصاديه والاجتماعيـ
بالخطه العامه للدوله سواء فى قطاع الانتاج أو فى قطاع الخدمات ويمكن أن يتم هذا التمويل عـ
طريقتين :

- عن طريق الاسهام فى رؤوس أموال تلك المشروعات .
- عن طريق اقراض تلك المشروعات (قروضا متوسطه وطويله الأجل) وفى أطار القواعد المصرفـ
والاقتصاديه .

ب- المتابعه الفعاله للاستثمارات - ميدانيا ومكتبيا - على مستوى كل مشروع لمعرفه مدى التقدم فـ
تنفيذ المشروع ولكفاله الصرف على بنود الانفاق الاستثمارى المخصص له وفق الدراسات المعتمـ
والأغراض المحدده وله أن يستعين بأجهزه التنفيذ والحكم المحلى .

حـ- المشاركه فى اعداد دراسات الجدوى للمشروعات وله أن يستعين بالخبراء وبيوت الخبره المتخص

د - اداره أمواله ومحفظه أوراقه الماليه وتنظيم عمليات اصدار الأسهم (فى المشروعات التى يشارك ف
وكذلك السندات وتسويقها .

ويمكن النظر كما سبق أن أشارنا - الى البنك على أنه نظام متكامل ويتركب من ثلاثه أجزاء رئيسيه وهى

- المدخلات Inputs
- الانشطه والفعاليات Activities
- المخرجات Outputs

فبنك الاستثمار القومى كنظام عبارة عن هيكل متكامل ومتداخل من القطاعات أوالادارات (مثل قطاع تقييم المشروعات والتمويل ، والمتابعة ، والأجهزة الفنية ، الأمانة العامة بالاضافة الى مركز المعلومات) ويمارس كل من هذه الادارات والقطاعات كنظام فرعى مجموعة من الأنشطة والفعاليات باستخدام المدخلات لتنتج عنها المخرجات .

أولا : المدخلات:

وهى عبارة عن مجموعة الموارد والامكانيات والطاقات المادية والبشرية المتاحة والتى يمكن أن تتواجد بالبنك وهى تتكون بالدرجة الأولى من :

١- الأفراد أو القوى العاملة :

وهم يكونون أساسا قوى الانتاج الرئيسية (وتتضمن الفنيين والاداريين والمهندسين والعمال .. الخ) بالبنك والتى تتوقف عليهم وعلى كفاءتهم ونشاطهم بالدرجة الأولى فعالية قيام البنك بمهامه الادارية والتخطيطية والمتابعة والرقابة ، وبالتالى فلابد من وجود نظام يتعلق بهم (مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومزاياهم ... الخ) .

٢- المبانى والمعدات والأجهزة :

وهى عبارة عن الامكانيات المادية المتاحة للبنك .

٣- الموارد المالية :

وهى عبارة عن موارد البنك المالية المحلية والاجنبية والتى يمارس بها البنك نشاطه الاستثمارى أى التى يمكنه توزيعها على أوجه الانفاق المختلفة (أى الموارد الموجهة للاستثمار)

كما تتضمن أيضا الموارد المالية المرتبطة بالحسابات الخاصة بالبنك وموازنته أى الموارد اللازمة للصرف على الأنشطة الرئيسية والثانوية بالبنك وتظهر بموازنته وبالتالى تحدد موقفه المالى كبنك وبالتالى فان للبنك موارد خاصة به وموارد استثمارية .

أ ـ الموارد الخاصة بالبنك كبنك :

ـ الاعتمادات المخصصة بالموازنة العامة للدولة ٠
ـ الايرادات الناتجة عن مباشرة البنك لنشاطه ٠
ـ حصيلة بيع الأسهم التى يملكها البنك فى المشروعات التى يشارك فيها وحصيلة السندات التى يطرحها البنك بالعملة المحلية والأجنبية ٠
ـ القروض التى يعقدها البنك ويتحمل البنك تكاليف وأعباء خدمتها ٠
ـ الهبات والمنح المحلية والأجنبية والتى يقبلها مجلس ادارة البنك ٠

ب ـ الموارد الاستثمارية :

ـ الاعتمادات التى تدرج سنويا بالموازنة العامة للدولة من :
* الأوعية الادخارية ٠
* والمؤسسات والهيئات التمويلية المختلفة ٠
* وسندات التنمية ٠
* والاحتياطيات المتولدة لدى هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية ٠
ـ المبالغ المتاحة (بالموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات العامة والهيئات الاقتصادية) للاستثمارات العامة والمشتركة مع القطاع الخاص الوطنى والأجنبى ٠
ـ المنح والقروض طويلة ومتوسطة الأجل المخصصة للاستثمار والتى يمكن للبنك أن يعقدها (اما مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية) مع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية العالمية والاقليمية ٠٠٠ الخ ٠
ـ فائض التمويل الذاتى بوحدات القطاع العام ٠
ـ فوائض الحصص النقدية وحصص الخدمات المركزية والمحلية للعاملين وفقا لما تقرره الخطة العامة للدولة فى هذا المجال ٠

- المعلومات:

ونقصد بها كل البيانات والحقائق عن الأوضاع والظروف الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه لتكنولوجيه سواء من داخل المجتمع وعلى المستويات المختلفه المتعدده (قومى - قطاعى - روعات) وفى الآجال المختلفه (قصيره ومتوسطه وطويله) وفى أبعاده الاقليميه ..الخ)أما من ارج المجتمع فالمعلومات مثلا عن أسعار الفائده أو أسعار الصرف فى السوق الدوليه فى المستقبل يمكن بارها ثروه لاتقل فى أهميتها عن الموارد الماليه أو الأفراد ، كذلك الوضع بالنسبه للتقدم العلمى سرار التقدم التكنولوجى .

ومن البديهى أن فعاليه البنك كنظام لاتتأثر فقط بحجم هذه المدخلات وأنما أيضا بنوعيه هذه دخلات وأسلوب استخدامها أى بشكل عام بمستوى تخطيط وادارة المتاح من هذه الموارد ومدى عتماد على الأسلوب العلمى فى ذلك .

كما قد تختلف هذه المدخلات المتاحه للبنك من فتره لأخرى من حيث الكميه والنوعيه ، كما قد ضع الى ضغوط أو قيود تفرضها الظروف البيئيه المتاحه التى يتواجد البنك فيها .

ثانيا : **الأنشطة والفعاليات :**

وهى مجموعة العمليات التى تتم فى البنك كنظام لتحويل الموارد المتاحة الى ناتج محدد خلال فترة زمنية محددة ٠

ومن البديهى أن المسألة الأساسية فى تصميم أى نظام هى فى التعرف على هذه الأنشطة وتحديدها ٠ من أجل هذا فلابد أن يتوافق الهيكل التنظيمى للبنك مع الهدف من انشائه ٠ وبالتالى يجب على البنك أن يضع الخطط التى تكفل تحقيق أهدافه وأن يترجم هذه الخطط الى سياسات تفصيلية ٠

ولقد تحددت الأنشطة والفعاليات الخاصة بالبنك كنظام متكامل فى الوظائف الأساسية التالية :

١ـ الكشف عن مصادر التمويل المحلى والأجنبى وتحديد سياسات تدبير الموارد سواء من الداخل أو من الخارج والتى تتوقف على :

أ ـ الاعتمادات المدرجة بالموازنة العامة للدولة ٠

ب ـ السياسات الخاصة بعقد القروض متوسطة وطويلة الأجل والمخصصة للاستثمار والتى يعقدها (اما مباشرة أو عن طريق الوزارات المعنية) مع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية العالمية والاقليمية ٠٠ الخ ٠

٢ـ تمويل المشروعات الاستثمارية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة سواء فى قطاع الانتاج أو فى قطاع الخدمات ٠

وهذا ما يعنى أن أنشطة البنك لابد وأن تتضمن :ـ

أ ـ تحديد قواعد التمويل وشروطه وفق نوعية وطبيعة المشروع وفى ضوء عائده المتوقع ٠

ب ـ وضع برنامج لتمويل تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة فى حدود الاعتمادات والقروض الأجنبية المتاحة ٠

حـ ـ بالاضافة الى كفالة هذا التمويل اللازم لكل مشروع بالخطة سواء كان محليا

أو أجنبيا خلال سنوات التنفيذ حتى لا يتعثر تنفيذه ، أو بمعنى آخر تدبير الموارد الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية .

د - تنظيم تدفق الانفاق الاستثمارى بناء على نماذج الخطة وبرنامج التمويل وبالاعتماد على بيانات الانفاق المالى والتنفيذ العينى من تقارير المتابعة الدورية ودون التقيد بسنة الميزانية .

٣- الاسهام فى رؤوس اموال المشروعات المدرجة بالخطة او تقديم القروض لها .

٤- تحديد السياسات الخاصة بالمتابعة الفعالة للاستثمارات (ميدانيا ومكتبيا) عليها ، وله أن يستعين بأجهزة التنفيذ والحكم المحلى .

٥- المشاركة فى اعداد دراسات الجدوى للمشروعات .

٦- ادارة أموال البنك ومحفظة اوراقه المالية وتنظيم عمليات اصدار الاسهم (فى المشروعات التى يشارك فيها) وكذلك السندات وتسويقها .

وهذا ما يتضمن اصدار السندات والصكوك وتحديد مواعيد وشروط واوضاع استهلاكها أو استثمارها وكذلك وضع نظام خاص بقبول الودائع من الغير بدون فائدة وكذلك تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى اطار السياسة العامة التى يضعها البنك المركزى .

ثالثا : المخرجـــات :

وهى تتمثل فى كل النتائج التى يتمكن البنك من تحقيقها باستخدامه لموارده والتى يمكن ان تنعكس فى مستوى ارقى من التخطيط والمتابعة والرقابة للانشطـــــة الاستثمارية فى مشروعات التنمية فى الخطة وتتضمن :

١- ترشيد عملية تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالخطة العامة للدولة وضمان استخدام الموارد المالية فى اغراض الاستثمار وليس الاستهلاك .

٢- الاستخدام الامثل للقروض والمنح والهبات .

٣- تحديد الموازنة الخاصة بالقطاع العام وتلك الخاصة بالدولة وكذلك مديونية القطاع العام ومديونية الحكومة .

٤- فتح حساب لكل مشروع .

٥- اعداد دراسات الجدوى لبعض المشروعات الاستثمارية .

٦- المتابعة الميدانية للمشروعات قبل المتابعة المكتبية لها .

ومن الصفات الاساسية للبنك كنظام متكامل :

١- ان عناصره او اجزاءه يجب ان تكون فى حالة توازن مستمر ، ولكنه توازن حركـــى أو ديناميكى Dynamic Equilibruim أى انه قابل للاختلال ثم استعادة التوازن مرة اخرى عند مستويات اعلى او ادنى مما سبق تحقيقه بحسب الظروف والمتغيرات السائدة .

٢- أنه ينبغى للنظام ان يتكيف مع البيئه المحيطه أو مع المناخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى المحيط .

ونتيجة لخاصيتى التوازن الداخلى والتكيف الخارجى مع البيئة المحيطة ، فان كل نظام يحتوى بين اجزائه او عناصره على بعض العناصر التى تختص بمهام المتابعة والتقيـــيم المستمرين للاوضاع الداخلية والخارجية وبذلك هى تعمل على التنبؤ باحتمالات اختـــلال التوازن وبالتالى تساهم فى استعادة النظام لتوازنة او تكيفه مع البيئة المحيطة .

بنـك الاستثمار كنظـام ومكونـاته

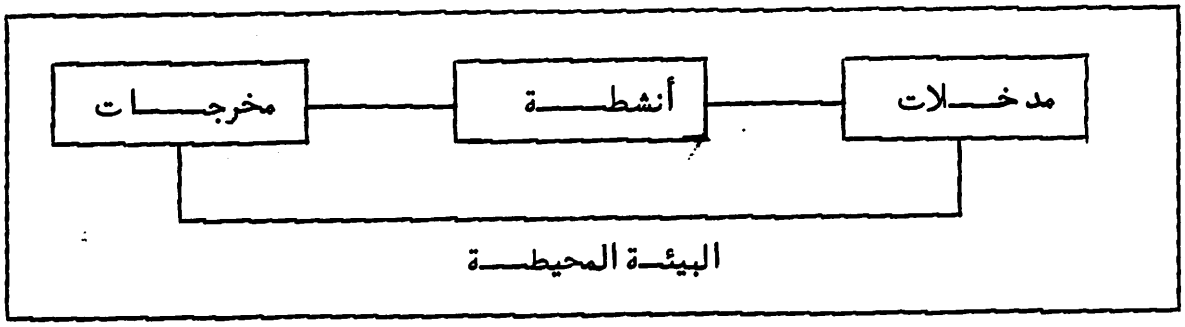

ان وضوح أهداف البنك وأنشطته وكذلك موارده ومخرجاته تعتبر من القضايا الأساسية والتى يتوقف عليها تصميم نظام المعلومات المطلوب . ولكى تزداد الصورة وضوحا فان هناك عددا من التساؤلات والتحفظات مطلوب ردود الفعل عليها حتى يمكن التوصل لصياغة أكثر دقة وقربية من الواقعية لنظـام المعلومات .. هذه التحفظات والتساؤلات هـى :

١ـ هل ستكون أحدى مهام البنك الاساسية تمويل كافة المشروعات الاستثمارية بالخطة (مشروعـات القطاع العام والمشترك والخاص) أم سيترك البنك مهمة تمويل مشروعات القطاع الخاص عن طريـق الاقراض للبنوك التجارية والمتخصصـة .

وفى حالة تمويله أيضا لمشروعات القطاع الخاص ـ فما هى أسس اقراضه لها والتعامل معهـا ؟ حيث يتطلب ذلك خبرات من نوع خاص ومعرفة كاملة بالاوضاع المالية لاصحاب هذه المشروعـات الخاصـة .

وفى حالة عدم وجود مثل هذه الخبرات لدى بنك الاستثمار ، فهل سيقوم بتكليف البنـوك التجارية والمتخصصة بهذه المهمة بعد امدادها بالتمويل المخصص لهذه المشروعات ، لما لها من خبرة فى هذا الخصوص على أن يكتفى بنك الاستثمار بالقيام بدور الوسيـط ؟

٢ـ وفيما يتعلق بتمويل المشروعات ومتابعة البرامج والرقابة على التنفيذ ، هل سيقوم البنك باى دور اشرافى (أو تنسيقى أو توجيهى) على البنوك المتخصصة والتجارية مثل :

- البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى
- بنك التنمية الصناعية
- البنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى (المختصان بشئون التشييد والاسكان والمرافق)
- بنك التنمية الوطنى
- البنوك الاجنبية والمشتركة والخاصـة .

أى هل هناك علاقة مثلا بين مهام بنك الاستثمار القومى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعـى فيما يتعلق بالعمل على تمويل هذا الائتمان (خصوصا فى حالة الائتمان طويـل الأجل) ؟ وهل يمكن للبنك أن يمنح تسهيلات ائتمانية مختلفة الآجال للمنشآت الصناعية لكى تستعين بها فى تطوير الانتاج المخصص للتصدير من حيث الكم والجودة وشراء مستلزمـات

الانتاج من السلع الاستثمارية ؟

وهل سيقوم بنك الاستثمار القومى . وخصوصا فى ضوء غياب بنك قومى متخصص للاستيراد والتصدير — بتوفير كافة الوسائل التمويلية بما فى ذلك قروض الاستثمار طويل الاجل لتنمية الصادرات وتطوير الصناعات التصديرية وكذلك تمويل الواردات وخصوصا الاستراتيجية منها بالاضافة الى انشطة المتابعة والرقابة ؟ وان كان كذلك فكيف يتم التنسيق بين دور البنك وبين نشاط شركات التجارة الخارجية والاجهزة الحكومية (شركات القطاع العام التجارى + القطاع التجارى الخاص + ادارة الاستيراد والتصدير + الامانة الفنية لقطاع التجارة الخارجية) .

وباختصار هل سيقوم البنك بمجموعة الادوار التى تقوم بها البنوك المتخصصة أم سيتقاسم الدور معها ؟ وكيف سيتم تقسيم الاختصاصات ؟ وهل سيشترك او يتعاون معها فى دراسة المشكلات التى قد تواجه تنفيذ المشروعات ؟

٣ — هل — مع تعاظم الدور الذى تضطلع به المحليات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الاخيرة وخاصة بعد منح المحافظ سلطات رئيس الجمهورية فى محافظته ومنحه استقلالا ذاتيا فى تصريف شئون المحافظة والقيام بمشروعاتها ، ومع تزايد الاعباء الملقاة على المحافظات — هل من سياسات البنك تمويل المحليات حتى يمكنها أن تقوم ببناء واصلاح مشروعات المرافق العامة الاساسية فى الدولة (مثل مشروعات المجارى وشبكات مياه الشرب وتمويل محطات الكهرباء او الغاز والمشروعات الصحية ... الخ) ؟ وكيف تقسم الاختصاصات مع مراعاة الاطار الاقليمى بهذا الصدد ؟

٤ — هل ستنبنى سياسة البنك على المتابعة العينية لكل مشروعات القطاع العام أم لمشروعات القطاع العام والخاص والمشترك ام العام والمشترك فقط ام ستقتصر المتابعة العينية على اهم المشروعات فقط ؟ وما هو معيار الاهمية فى هذه الحالة ؟ هل هو على سبيل المثال المشروعات الرائدة فى الاقتصاد القومى بالنسبة لروابطها الامامية والخلفية ام مشروعات الامن الغذائى والنسائى والسكنى ام ماذا ؟ وخصوصا اذا علمنا ان امكانيات البنك من القوى العاملة للقيام بهذا المجهود الضخم متواضعة وغير كافية ، مما جعل البنك حاليا يلجأ الى وزارة